مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (07)، العدد (02) / 2022
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-15722022

قطاع التأمين العالمي يتأهب وينتظر دخول 2023
- قراءة وتحليل في مكونات عقد التأمين وفق – IFRS 17

Global insurance sector is ready and waiting 2023 - Reading and analysis of the components of the insurance contract according to IFRS 17 –

د. حمزة شنوف[1]

[1] جامعة الجزائر 3، (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2022/08/19 **تاريخ القبول:** 2022/09/30 **تاريخ النشر:** 2022/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى عرض المتطلبات الجديدة التي جاء بها IFRS 17 عقود التأمين، كبديل للمعيار المؤقت IFRS 4، باعتباره أول معيار حقيقي يلم ضمن متطلباته خصائص شركات قطاع التأمين العالمي، وعلاقته بالمعيارين IFRS 15-IFRS 9 حتى يسمح بالتطبيق المبكر للمعيار عند تطبيقهما. وخلصت دراستنا إلى أنه ليس من السهل فصل عقد التأمين عن باقي العقود الأخرى، بالرغم من تقديم مفهوم لعقد التأمين، ويرجع سبب ذلك لتركيزه على الواقع الاقتصادي أكثر من الجوهر القانوني للتعريف. وأخيرا تكمن العلاقة بين IFRS 17 والمعيارين IFRS 15-IFRS 9 في تركيبة عقد التأمين والذي قد يضم عقود تعالج وفق المعيارين السابقين والذي قد يشمل عقد تأميني و/أو مشتقات مدمجة، و/أو مكونات استثمار، و/أو تعهدات تحويل بتقديم سلع وخدمات غير تأمينية.

الكلمات المفتاحية: عقود التأمين ؛ معيار الابلاغ المالي الدولي 17 عقود التأمين ؛ معيار الابلاغ المالي الدولي 9 الأدوات المالية ؛ معيار الابلاغ المالي الدولي 15 الإيراد من العقود لدى العملاء

تصنيف JEL: M 41

Abstract:

The main objective of this study is to present the new requirements that IFRS 17 insurance contracts brought in, as an alternative to the interim standard IFRS 4, as the first real standard that includes within its requirements the characteristics of international insurance sector companies and its relationship to IFRS 15-IFRS 9, in order to allow early application of the standard when applying them. Our study concluded that it is not easy to separate the insurance contract from the rest of the other contracts, despite providing an understanding of the insurance contract due to its focus on economic reality rather than the legal essence of the definition. finally the relationship between IFRS 17 and IFRS 15-IFRS 9 lies in the composition of the insurance contract, which may include contracts that are dealt with according to the previous two criteria & which may include an insurance contract & / or embedded derivatives, and / or investment components, & / or promise to transfer distinct goods or non-insurance services

***Keywords**: Insurance contracts, IFRS 17 insurance contracts, IFRS 9 Financial Instruments, IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers*

***Jel Classification Codes**: M 41,*

[1] **المؤلف المرسل:** حمزة شنوف، hamza.chennouf1900@gmail.com

1. مقدمة

يعتبر قطاع التأمين من بين أهم القطاعات الفعالة في اقتصاديات الدول ونموها، نتيجة الأموال الضخمة التي يضخها، وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي يحظى به، إلا أن طبيعة وخصوصية القطاع، خلق لعنة في تطبيق معيار محاسبي دولي يعمل على توفير المقارنات بين الشركات وعقود التأمين، مع ضمان توفر صدق المعلومة وشفافيتها.

وبعد عشرين سنة من المشاورات والمناقشات تخللتها ثلاث استشارات عامة كانت بتواريخ **03** ماي **2007**،**30** جويلية **2010**و20 جوان **2013**، وأكثر من **900** جلسة حوار، وبالتحديد في **18** ماي **2017** نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (**IASB**) المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(**IFRS 1**) ، ويكون ساري المفعول بداية من الفاتح من شهر جانفي سنة **2021** وبأثر رجعي سنة **2020** ليطبق على جميع عقود التأمين وإعادة التأمين، كبديل للمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم(**IFRS 4**)، كما سمح هذا الأخير بتطبيق المبكر لـ **IFRS 17** شريطة تطبيق كل من معيار الإبلاغ المالي الدولي **9** الأدوات المالية **IFRS 9**، والمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم **15** الإيراد من عقود لدى العملاء .**IFRS 15**

وأعد معيار **IFRS 17** لتعويض القصور والمشاكل الموجودة في المعيار المؤقت **IFRS 4**، إذ أنه يعتبر أول معيار حقيقي يخص قطاع التأمينات. ومع كل هذا فقد سمح مؤخرا مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديدا بتاريخ **17** مارس **2020** بتأجيل تطبيق المعيار إلى الفاتح من شهر جانفي سنة **2023**، وذلك لخلق العديد من الخيارات لشركات التأمين وإعادة التأمين لرسم خارطة طريق جديدة لتطبيق المعيار في ضوء حالة عدم اليقين، ومن بين أسبابها انتشار جائحة كوفيد 19 .

من هنا كانت إشكالية الدراسة كالتالي :

ما الجديد الذي جاء به معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 عقود التأمين، وما علاقته بالمعيارين IFES 15 – 9؟

1.1. أسئلة الدراسة :

تتمثل الأسئلة التي تحيط بإشكالية الدراسة في النقاط التالية :

- ما تعريف عقد التأمين ؟ وما هو هدف ونطاق تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17؟
- فيما تتمثل أبرز الاختلافات عند تطبيق المعيار IFRS 4 مقارنة بالمعيار IFRS 17 ؟
- ما علاقة مفهوم عقود التأمين وفق المعيار IFRS 17 بباقي معايير المحاسبة الدولية، وبالمعيارين IFRS 9 و IFRS 15 خصوصا، حتى يسمح بالتطبيق المبكر لمعيار عقود التأمين عند تطبيقهما.

2.1. أهداف الدراسة :

تتجسد الأهداف الرئيسية وراء إعداد هذه الورقة البحثية إلى :

- التعرف على أهداف ونطاق تطبيق المعيار IFRS 17؛

- أسباب التحول من المعيار المؤقت IFRS 4 إلى المعيار الدولي الجديد IFRS 17؛
- تحديد طبيعة العلاقة بين المعيار IFRS 17 و المعيارين IFRS 9 و IFRS 15؛
- تحديد مفهوم عقود تأمين، والشروط الكاملة الواجب توفرها في تحديد هذا المفهوم وفق المعيار IFRS17، مع التطرق لبعض الاستثناءات أو التداخلات مع العقود الأخرى؛
- دراسة وتحليل مكونات عقود التأمين وفق المعيار IFRS 17،
- محاولة تحديد الفروق بين مصطلح عقود التأمين والعقود المالية وكيفية الفرق بينهما، مع التحديد المعيار المناسب لهما.

3.1.أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على أول معيار حقيقي يقوم بترويض قطاع التأمين العالمي، إذ أن هذا الأخير سيساعد شركات التأمين وإعادة التأمين حول العالم على إصدار معلومات محاسبية ملائمة من حيث المقارنة والفهم، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الصحيحة؛

4.1. منهجية الدراسة :

قد تم في هذا الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك للوقوف على مفهوم كل من عقود التأمين، وتحديد مكوناته وشروط الواجب توفرها في عقد التأمين، وفي ظل هذا المنهج اهتم الباحث بدراسة وتحليل ما ورد في نصوص كل من – IFRS 9 IFRS 17 – IFRS 15، وذلك بهدف تحديد وتركيبة عقد التأمين وفصل مكوناته.

5.1. محاور الدراسة :

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور :

المحور الأول : الإطار النظري المتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود التأمين.

المحور الثاني : أهم الدراسات المتعلقة بـ IFRS 17، والنتائج المرجوة أو المستخلصة من تطبيق المعيار.

المحور الثالث : مكونات عقد التأمين وعلاقته بالمعيارين IFRS 9 – IFRS 15.

2. الإطار النظري المتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 عقود التأمين

1.2 **تعريف " عقود التأمين" وفق IFRS 17**: ويقصد بمصطلح عقود التأمين كما هو متعارف عليه بعقد يلزم بموجبه طرفين أحداهما المؤمن، والطرف الثاني المؤمن له أو يسمى بحامل العقد، إذ يلزم المؤمن بتحمل المخاطر المستقبلية للمؤمن له وغير مؤكدة الحدوث. إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يضبطها وفق التعريف التالي " عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (المؤمن) تحمل مخاطر تأمين مهمة من طرف آخر (حامل الوثيقة)، وذلك عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا أثر حدث مستقبلي محدد غير مؤكد (الحدث المغطى بالتأمين) سلبا على حامل الوثيقة " (Otte, 2017, p. 35). ومن خلال تعريف المجلس ضبط شروط الواجب توفرها في عقود التأمين في العناصر التالية :

- أطراف عقد التأمين كأمر بديهي؛
- وجود مخاطر التأمين، كما يجب أن تكون هذه المخاطر مهمة؛
- الحدث المستقبلي يجب أن يكون غير مؤكد الحدوث؛
- شرط وقوع أثر سلبي على حامل الوثيقة.

2.2 هدف تطبيق " عقود التأمين" : IFRS 17 يهدف تطبيق هذا المعيار وفق الفقرة الأولى من الوثيقة الخاصة بالمعيار إلى " ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود" (Barnes & others, 2019, p. 4487) في حين أن تلك المعلومات يجب أن توفر لمستخدميها أثر عقود التأمين على كل من المركز المالي للشركة، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. من أجل تسهيل قراءة وتحليل القوائم المالية لشركة خلال عدة سنوات من جهة، والشركات التي تشتغل في نفس القطاع من جهة أخرى.

3.2 نطاق تطبيق " عقود التأمين" : IFRS 17 **يطبق هذا المعيار على كل من: (القانونيين، صفحة 06)**

- عقود التأمين، بما في ذلك عقود إعادة التأمين، التي تصدرها؛ باستثناء تلك المسماة بالإشارات إلى عقود التأمين المصدرة. والاستثناءات الموجود في الفقرات 70 – 60 من هذا المعيار.
- عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها؛
- عقود الاستثمارات ذات ميزات المشاركة الاختيارية التي تصدرها، شريطة قيام الشركة أيضا بإصدار عقود التأمين. باستثناء الإشارة إلى عقود التأمين الواردة في الفقرة **3**ج) من الفقرة 71 من هذا المعيار.

ومن الملاحظ من خلال نطاق التطبيق ومجموعة الاستثناءات المحررة ضمن الوثيقة الخاصة بالمعيار أن كل أنواع المخاطر المالية التي تعرض المصدر إلى مخاطر مالية، بدون مخاطر تأمين لا تعد عقد تأمين، مع ضرورة التنويه أيضا، أن تلك العقود ذات الميزة المشاركة لا تعد عقود تأمين، وإنما عقود مالية نظرا لما ينص عليه مكونات مفهوم عقود التأمين، والتي تلزم أن تكون المخاطر مهمة – وهذا ما ينص عليه المعيار في فقرته 71 صراحة وبدون تحفظ – إلا أنها صنفت ضمن عقود تأمين نظرا أو مرجعية للجهة المصدرة باعتبار طبيعة نشاطها يتمثل في إصدار عقود تأمين.

وبالرغم من تحديد نطاق التطبيق لكنه لا يخلو من بعض الاستثناءات العامة، التي لديها تشابك مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي الأخرى، والتي أوجب علينا معالجتها وتوضيحها، مع مراعاة عدم ذكر الاسم إلا مرة واحدة وذلك كما يلي (The forthcoming IFRS insurance contracts Standard: Why change insurance contracts accounting?, 2017):

- **IFRS 15** : الضمانات المقدمة من صانع أو متعامل أو تاجر تجزئة فيما يتصل ببيع سلعة أو خدماته إلى أحد العملاء.
- منافع الموظفين **IAS 19** – الدفع على أساس الأسهم : **IFRS 2** وهذا يتمثل في كل من أصول والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منفعة الموظف.
- – المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد : **IAS 26** التزامات منفعة التقاعد التي يتم التقرير عنها بواسطة خطط التقاعد محددة المنافع.
- **IFRS 15** – الأصول غير الملموسة – **IAS 38** عقود الإيجار : **IFRS 16** الحقوق التعاقدية أو الالتزامات التعاقدية المشروطة باستخدام بند غير مالي، أو بالحق في استخدامه في المستقبل.
- : **IFRS 15 –IFRS 16** ضمان القيمة المتبقية المقدمة من صانع أو متعامل أو تاجر تجزئة وضمانات المستأجر للقيمة المتبقية عند دمجها في عقد إيجار. (Coopers, 2017)
- الأدوات المالية " العرض " **IAS 32** – الأدوات المالية " الافصاحات " **IFRS 7** – الأدوات المالية : **IFRS 9** عقود الضمان المالي، ما لم يكن المصدر قد أقر في السابق صراحة أنه يعتبر مثل هذه العقود عقود تأمين، واستخدام المحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين، مع ضرورة اختيار المصدر إما هذه المعايير أو المعيار . IFRS 17
- تجميع الأعمال : **IFRS 3** العوض المحتمل مستحق الدفع أو مستحق التحصيل ضمن تجميع أعمال.
- عقود التأمين التي تكون فيها الشركة حامل الوثيقة، بشرط ما لم تكن تلك العقود عقود إعادة تأمين محتفظا بها.

ومن الملاحظ أنه من خلال ما سبق أن لعقود التأمين وفق المعيار IFRS 17 تداخلات مع باقي المعايير الدولية والتي بلغ عددها 10 معايير، وخاصة في المعايير المتعلقة بالأدوات المالية IFRS 9 – IFRS 7 – IAS 32 وذلك نتيجة لصعوبة تحديد مفهوم شامل لعقود التأمين، ومكوناته التي تعتبر ضمنيا إحدى مكونات عقود الضمان المالي، والتي تجعل الجهة المصدرة تحدد طبيعة العقد إما تأمين أو ضمان مالي من جهة، وفي بعض العقود تستوفي تعريف التأمين لكن الهدف الأساسي منها هو تقديم خدمات مقابل أتعاب ثابتة.

ومع كل هذا إلا الأمر يعتبر واضح وبسيط خاصة في ظل تحديد الاستثناءات وحصرها من طرف الجهة المصدرة للمعايير، ولكن يبقى الإشكال في تركيبة عقد التأمين واحتوائه على مكون أو أكثر، لذا سنحاول في المحور الثالث قراءة وتحليل مفهوم عقود التأمين، وكيف يتم فصل العقود وتبويبها حسب المعيار الخاص بها.

3. أهم الدراسات المتعلقة بـ IFRS 17، والنتائج المرجوة أو المستخلصة من تطبيق المعيار.

سنحاول في هذا الجزء سرد أهم الأبحاث التي تناولت موضوع عقود التأمين ضمن IFRS 17 ، ولتقارب الدراسات فيما بينها بخصوص هذا الموضوع حاولنا تلخيص أهم الأبحاث التي أعدتها أعظم الشركات المحاسبة، والتدقيق والاستشارات حول العالم (EY, PWC, IFRS)، وذلك على النحو التالي:

1.3. دراسة (**IFRS 2017**) (**Ernst & Young, 2018**) قامت هذه الدراسة من إعداد موظفي (مجلس الإدارة) معايير المحاسبة الدولية بعنوان" The forthcoming IFRS® insurance contracts Standard – Why Change Insurance Contracts Accounting? " وحاولوا من خلال عرض هذا المقال الإجابة على سؤال لماذا التغيير في محاسبة عقود التأمين ؟ ويقصد بها من التحول من المعيار IFRS 17 إلى المعيار IFRS 4 ، وللإجابة على هذا السؤال حاول الباحث عرض أهم الانتقادات والممارسات في محاسبة التأمين وفق IFRS 4 ، وأسباب اعتقاد مجلس الإدارة والعديد من أصحاب المصلحة بالحاجة إلى إجراء تغيير عاجل في هذا المعيار. إذ لخص الباحثين تلك الانتقادات الموجودة في IFRS 4 وتم إلزامها وتطبيقها ضمن IFRS 17 – أي الاختلافات عند تطبيق كل من المعيار IFRS 4 مقارنة بـIFRS 17 – على النحو التالي :

-بالنسبة للمقارنات : (أ) إمكانية المقارنة بين الشركات ؛ (ب) إمكانية المقارنة بين عقود التأمين ؛ (ت) إمكانية المقارنة بين الصناعات ويقصد بصناعة (المصرفية وإدارة الاستثمار).

-بالنسبة لصدق المعلومات وشفافيتها : (أ) تحديد قيمة عقود التأمين ؛ (ب) معلومات حقيقية حول ربحية عقود التأمين.

2.3. دراسة (**PWC**:2017) وتمثل (Foundation, 2017) شبكة دولية من الشركات المتخصصة في مهام المراجعة، والخبرة المحاسبية والاستشارية، كتب مقال بعنوان " **IFRS 17 Insurance Contracts for General Insurers, Why should you care ?**"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التخطيط الكافي لتطبيق المعيار IFRS 17، وذلك نتيجة لتعقيد الكبير لتطبيق متطلبات المعيار لأول مرة، لذا طرح سؤالين حول لماذا يجب أن تعمل شركات التأمين العامة بهذا المعيار الآن ؟ وأن تهتم به ؟ وحاول الباحث من خلال هذا المقال توضيح كل من التغييرات المالية والتشغيلية الهامة لشركات التأمين العامة، مع إعطاء نظرة حول المعيار IFRS 17، وكيفية تطبيقه بنجاح. وخلص الباحث في نهاية المقال إلى إعطاء خارطة طريق المرجو إتباعها لتطبيق IFRS 17، والتي خلصت إلى :

- تقييم الأثر : وذلك من خلال فهم التأثير المحتمل على جميع الجوانب من التقارير المالية إلى معلومات الإدارة. ومن ثم تحديد العواقب غير المقصودة وتثقيف أصحاب المصلحة الرئيسيين.

- التصميم : وفي هاته المرحلة يتم تصميم المخرجات المرجوة، وفهم البيانات المطلوبة والتحقق من تلك المتطلبات.

- النظام والمعالجة : يتم من خلال هذا الجزء تنفيذ التغييرات المطلوبة في النظام والمعالجة، وتدريب المستخدمين النهائيين والتعليم المستمر لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

- المراجعة وتجربة التشغيل : وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة إذ يتم فيها اختبار قبول المستخدم وتجربة التشغيل، لاختبار الأنظمة والأداء الجديد.

3.3. دراسة (**EY:2018**) (**Foundation, 2017**) وتعتبر شركة**EY** واحدة من أكبر شركات المراجعة والاستشارات المالية في العالم، حيث قامت بنشر مقال من إعداد ست باحثين بعنوان :

"Considerations for data, systems and processes- Impacts of IFRS 17 insurance contracts accounting standard" وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح لماذا تحتاج شركات التأمين إلى فهم البيانات، والأنظمة والعمليات الجديدة من جهة. والبحث في الاعتبارات والخيارات التي تجمع ما بين ما هو مطلوب للامتثال لمتطلبات IFRS 17 وفي في نفس الوقت يجب أن تلبي الإستراتيجية المالية لشركات التأمين وأهدافها. ومن التساؤلات التي طرحها الباحثين بخصوص متطلبات تطبيق IFRS 17، والتي أجزموا أن من الصعب أن يتم الإجابة عليها من طرف شركات التأمين إلى بعد مرور سنوات، وتمثلت تلك الأسئلة في:

- ✓ إستراتيجية إدارة البيانات الأساسية، بما في ذلك جودة البيانات والتخزين والأرشفة؛
- ✓ تصميم بنية الأنظمة من البداية إلى النهاية؛
- ✓ العمليات الاكتوارية، وعمليات المخاطر، والمحاسبة المختلفة التي ستدعم عملية إعداد التقارير المستقبلية، وكيفية تفاعل تلك العمليات.

ومع كل هذا توصل الباحثون إلى ثلاث حلول من أجل الوصول إلى نهج واضح لتعامل مع البيانات الجديدة، والأنظمة والتحديات العملية، ولكن اتفقوا على أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الصناعة بأكملها.

4. مكونات عقد التأمين وعلاقته بالمعيارين IFRS 15 – IFRS 9

سيتم في هذا المحور التطرق لـ (IFRS 17 [10] –IFRS 15 - IFRS 9)[9]وهذا كما صدر من طرف IASB. من أجل تحليل عقد التأمين، وذلك بفصل مكوناته وتحديد العلاقة بين عقود التأمين وفق المعيار IFRS 17، وبالمعيارين IFRS 9 و IFRS 15، حتى يسمح بالتطبيق المبكر لمعيار عقود التأمين عند تطبيقهما. إن المتتبع لعقود التأمين سيلاحظ أنه في كثير من الأحيان أنه يحتوي على مجموعة من العقود الأخرى المتشابكة والمتداخلة ضمن هذا العقد، وفي غالب الأحيان تتضمن عقود التأمين واحد أو أكثر من الأربع أنواع من العقود وهذا حسب (الفقرة 13-12-11-10) من المعيار IFRS 17، وقد تتمثل في مكون تأميني، و/ أو المشتقات المدمجة، و/ أو مكونات الاستثمار، و/ أو تعهدات بتقديم سلع وخدمات غير تأمينية. وسنوضح من خلال الشكل (1) مكونات عقد التأمين بشكل مفصل، والمعيار المناسب لكل عقد.

ولتعرف أكثر على هذه العقود، وتحديد معالجتها وفق معيار محدد سنحاول حصر مفهوم كل مصطلح، وهذا على النحو التالي :

1.4.مكون تأميني : ويتم تحديد مفهوم هذا المكون وفق التعريف، والشروط التي تم التطرق إليها في المحور الأول. ومع من توفر الشروط الأربعة السابقة، يجب الأخذ بعين الاعتبار ما تطرقنا إليه أيضا، بضرورة إلزامية التفرقة بين عقد التأمين والضمان المالي، إذا ألزم الأمر من خلال تحديد الجهة المصدرة لطبيعة ونوع العقد (عقد مالي أو عقد تأميني)، والتفرقة بين بعض العقود التي تستوفي تعريف التأمين لكن الهدف الأساسي منها هو تقديم خدمات مقابل أتعاب ثابتة.

2.4.المشتقات المدمجة : يلزم المعيار IFRS 17 في الفقرة (**11**– أ) ضرورة فصل أي مشتقة مدمجة يلزم فصلها، وتحديد كيفية المحاسبة عن تلك المشتقة وفق ما ينص عليه المعيار IFRS 9. ولتحديد ما هي المشتقة المدمجة فتم تعريفها في الفقرة (**1–3–4**) وفق المعيار IFRS 9. باستثناء تلك المشتقات التي تكون مرتبطة بأداة مالية ولكن لا يمكن تعاقديا نقلها بشكل مستقل عن تلك الأداة، أو لها طرف مقابل مختلف فهي تعد أداة مالية منفصلة. وقد أقر نفس المعيار أن المشتقات المدمجة قد تكون في حد ذاتها ضمن العقود المختلطة الأخرى، فيجب أيضا فصلها للمحاسبة عنها على أنها مشتقة بموجب هذا المعيار فقط إذا تحققت ثلاث الشروط التالية :

- ✓ مالم تكن الخصائص الاقتصادية للمشتقة المدمجة ومخاطرها مرتبطة بشكل وثيق بالخصائص الاقتصادية للمضيف ومخاطره. – ويقصد بالمضيف العقود الأخرى المختلطة مع المشتقات المدمجة –؛
- ✓ إذا كانت أي أداة منفصلة، لها نفس شروط المشتقة المدمجة، ستستوفي تعريف المشتقة؛
- ✓ مالم يتم قياس العقد المختلط بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة. – أي أنه لا يتم فصل المشتقة المدمجة في التزام مالي يقيس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن إذا ما حدث أي استثناء في توفر أحد الشروط الثلاثة، فيعني هذا عدم إمكانية فصل المشتقة على العقد، ويجب معالجتها محاسبيا وفق ما ينص عليه المعيار IFRS 17. أما عند توفر تلك الشروط فيعتبر العقد المنفصل مشتقة مدمجة ويتم معالجتها محاسبيا وفق ما ينص عليه المعيار IFRS 9.

- مكونات الاستثمار : ينص المعيار IFRS 17 في فقرته (**11** – ب) على فصل أي مكون استثمار عن عقد التأمين المضيف في حالة واحدة وفقط، إذ كان ذلك المكون متمايزا بنفسه كما تم توضيحه ضمن الفقرات (ب 31–ب32) من نفس المعيار. فيجب في هذا الحالة على الشركة أن تعالج مكون الاستثمار المفصول على عقد التأمين وفق المعيار IFRS 9. ويعرف مكون الاستثمار وفق الملحق أ من المصطلحات المعرفة للمعيار IFRS 17 على أنه " المبالغ التي يقضي عقد التأمين بأن تدفعها الشركة إلى حامل وثيقة حتى في حالة عدم وقوع حدث مغطى بالتأمين". ولفصل مكون الاستثمار المتمايز بنفسه عن عقد التأمين المضيف، يتم ذلك في حالة استيفاء الشرطين التاليين وفق ما ينص عليه النقطتين أ–ب من الفقرة ب : 31
  - ألا يكون مكون الاستثمار ومكون التأمين مرتبطين ببعضهما ارتباطا قويا؛
  - أن يتم بيع أو يمكن بيع العقد بأحكام مكافئة بشكل منفصل في نفس السوق أو الدولة. سواء من خلال منشآت تصدر عقود التأمين أو أطراف أخرى. ويجب على الشركة أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول عند القيام بهذا التحديد. ولا تكون الشركة مطالبة بإجراء بحث واف لتحديد ما إذا كان مكون الاستثمار يباع بشكل منفصل.

وما يمكن قوله أن إذا ما حدث أي استثناء في توفر أحد الشرطين، فيعني هذا عدم إمكانية فصل المكون على العقد، ويجب معالجته محاسبيا وفق ما ينص عليه المعيار IFRS 17. وذلك عندما تكون الشركة غير قادرة على قياس أحد المكونين بدون أخذ في الحسبان المكون الآخر، أو إذا كان حامل الوثيقة غير قادرة على الاستفادة من أحد المكونين ما لم يكن المكون الآخر موجود أيضا. أما ما دون ذلك فيمكن فصل العقد، وتحديد مكون الاستثمار ويتم معالجته محاسبيا وفق ما ينص عليه المعيار IFRS 9.

- تعهدات بتقديم سلع وخدمات غير تأمينية : تنص الفقرة 12 من المعيار IFRS 17 على الشركة أن تفصل عن عقد التأمين المضيف أي وعد بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية متمايزة بنفسها إلى حامل الوثيقة، وذلك عملا بالفقرة السابعة من المعيار IFRS 15، ووفي هذه الحالة يجب على الشركة المحاسبة عن تلك الوعود بتطبيق المعيار IFRS 15. كما أنه تعد السلعة أو الخدمة وفق الفقرة ب 34 غير التأمينية المتعهد بها لحامل الوثيقة متمايزة بنفسها إذا كان حامل الوثيقة قادرا على الاستفادة من السلعة أو الخدمة إما من تلقاء نفسه أو بالاستعانة بموارد أخرى متاحة بسهولة لحامل الوثيقة. ويعني بالموارد المتاحة بسهولة هي السلع أو الخدمات التي تباع بشكل منفصل، أو الموارد التي حصل عليها حامل الوثيقة بالفعل.

كم أنه حسب الفقرة ب 35 لا تكون السلعة أو الخدمة غير تأمينية المتعهد بها لحامل الوثيقة متمايزة بنفسها، وتعالج محاسبيا وفق المعيار IFRS 17 في الحالتين :

- ✓ إذا كانت التدفقات النقدية والمخاطر المرتبطة بالسلعة أو الخدمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتدفقات النقدية والمخاطر المرتبطة بمكونات التأمين في العقد؛
- ✓ إذا قدمت الشركة خدمة كبيرة في تكامل السلعة أو الخدمة غير التأمينية مع مكونات التأمين.

ومن خلال كل ما سبق سنحاول في الشكل (2) عرض الاحتمالات الموجودة في مكون عقد التأمين، والمعيار المناسب للمعالجة المحاسبية.

5. خاتمة:

ختاما لما سبق وكخلاصة لهذه الورقة البحثية نستطيع الإجابة على الأسئلة السابقة كالآتي :

- إن من الصعب تحديد أو الإشارة إلى عقد التأمين بمجرد التعرف على مفهومه وشروطه الأربعة، في ظل التداخل الكبير بين عقد التأمين والضمان المالي. والذي يحدد في بعض الأحيان من خلال تحديد الجهة المصدرة، وفي البعض الأخر تتم التفرقة بين العقود التي تستوفي تعريف التأمين وهي ليست بعقد تأميني من خلال الخدمات المقدمة تكون مقابل أتعاب ثابتة، وليس مقابل حدث المستقبلي غير مؤكد الحدوث. وهنا نستطيع القول أن تحديد عقد التوظيف يركز على الواقع الاقتصادي أكثر من الجوهر القانوني للتعريف.
- تتمثل أبرز الاختلافات بين المعيار المؤقت IFRS 4 والمعيار IFRS 17، إذ أن هذا الأخير يسمح بتوفير المقارنات بين الشركات، وعقود التأمينات والصناعات، مقارنة بالمعيار IFRS 4 من جهة، وتوفر صدق المعلومة وشفافيتها حول تحديد قيمة عقد التأمين، وحقيقة ربحية عقد التأمين من جهة أخرى. وهذا نتيجة فصل عقود التأمين من مكونات العقد الكلي والذي يستضيف عقود أخرى.
- تحدد العلاقة بين المعيار IFRS 17، بالمعايير الأخرى والتي بلغ عدد 10 معايير إلى نوعين :

- معايير تستثنى مباشرة من تطبيق عند المعالجة وفقا IFRS 17، نتيجة لاعتبارها خدمة مقدمة وليس لها علاقة بعقد التأمين وتنحصر في ثمان معايير تتمثل في معايير المحاسبة الدولية (**32–38–26–19**)، ومعايير الإبلاغ المالي الدولي (**7–16–2–3**)؛
- معايير لها علاقة مباشرة مع معيار IFRS 17، ويصعب تحديد عقد التأمين إلى بعد تفكيك وفصل عقد تأمين وتحديد مكوناته، والتي قد يتجزأ في أعلى حد إلى خمس عقود :

عقد تأميني ويعالج محاسبيا وفق المعيار IFRS 17 ؛ و/أو مشتقات مدمجة وتعالج محاسبيا وفق المعيار IFRS 9 ؛ و/أو مكونات استثمار وتعالج محاسبيا وفق المعيار IFRS 9 ؛ و/أو تعهدات بتقديم سلع وخدمات غير تأمينية وتعالج محاسبيا وفق المعيار IFRS 15؛ و/أو مكونات عقد متبقية من الحالات السابقة وتعالج محاسبيا وفق المعيار IFRS 17.

6. الأشكال والرسومات البيانية :

الشكل (**1**) : مكونات عقد التأمين المحتملة

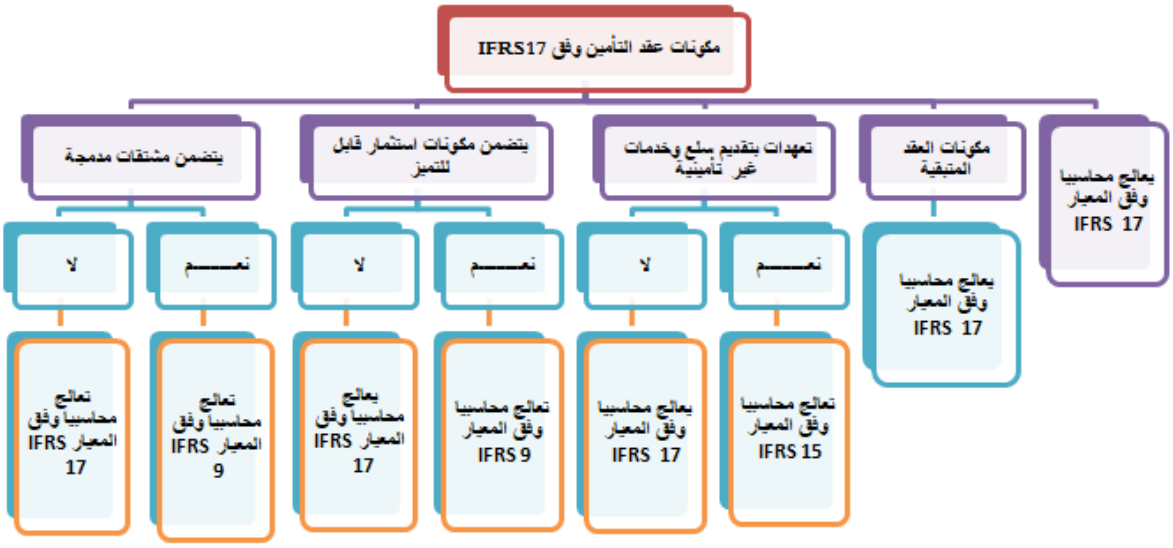

المصدر : من إعداد الباحث

اعتمادا على نص المعايير IFRS 9- 15-17

الشكل (2) : المعالجة المحاسبية المحتملة لعقد التأمين

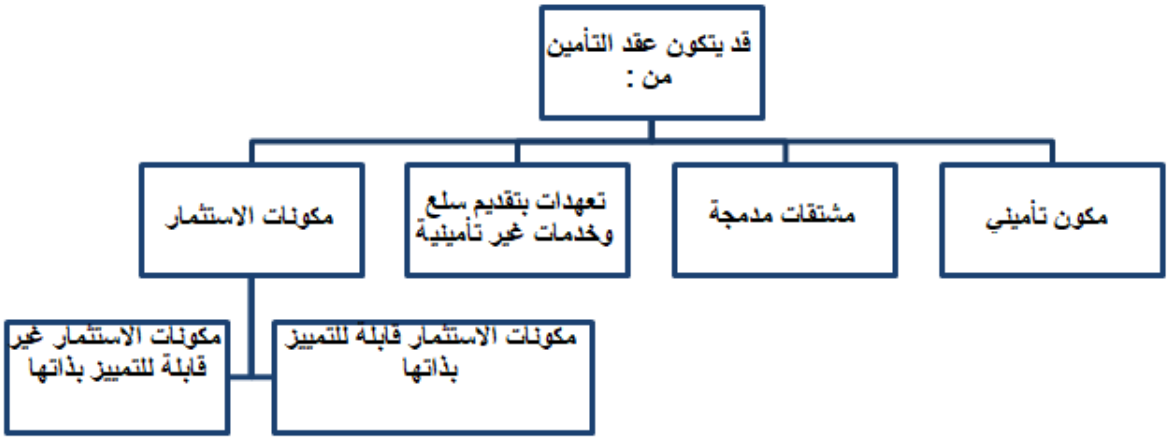

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المعايير IFRS 9- 15-17

5. الإحالات والمراجع :

Barnes, J., & others. (2019). *International GAAP 2020, John Wiley & Sons.* Consulté le March 24, 2020, sur Site Google Books.

Coopers, P. W. (2017, June). IFRS 17 Insurance Contracts for General Insurers Why should you care? London, UK.

Ernst, & Young. (2018). ,Impacts of IFRS 17 insurance contracts accounting standard Considerations for data, systems and processes. London, UK.

Foundation, I. (2017, 1 1). IFRS® Standards as issued at 1 January 2017, PART A. London, UK: International Accounting Standards Board (Board).

Otte, B. D. (2017, JULY 1). IFRS at a glance. United Kingdom.

The forthcoming IFRS insurance contracts Standard: Why change insurance contracts accounting? (2017). United Kingdom: International Accounting Standards Board .

الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين. (تاريخ). المعيار الدولي للتقرير المالي 17 " عقود التأمين. الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين.